



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الرمة السورية

اسم الكاتب: د. معتز عبدالقادر محمد الجوري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/612>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 07:13 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية

د. معتز عبدالقادر محمد الجبوري

جامعة جيهان

كلية القانون وال العلاقات الدولية

Abstract

The nature of contemporary international relations turned to a non-zero game between the central powers in the contemporary international system, where the spins interact on the basis of recognition of conflicting interests on the one hand and common interests on the other hand in the Middle East General and the Arab region in particular, after becoming the Arab regimes at the expiry phase which came after the Tunisian revolution, and which is designated as the spark to these crises and the Arab revolutions.

Since the Syrian crisis created an international conglomerates and worked on the detection of cracks within the international system and to disclose the differences that were covered with the international community and international legitimacy, which began crack and crumble in front of the interests of States, which is leading the global system and works to make interests based on the concept of power and possibilities away from the concept, who became traditional in the eyes of these countries.

It is clear that American policy in particular and the West in general aimed to continuing the quest to expand the NATO action circle in order to prevent check Russia

strategic objectives encirclement policy, while Russia seeks to counter this trend across several fronts, including the Syrian crisis that came to make these interactions between the major powers In field experiments, during attraction of the US position with the French and Russian position .

ملخص

تحولت طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة إلى لعبة غير صفرية بين القوى المركزية في النظام الدولي المعاصر، حيث يدور التفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى في منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة بعد ان أصبحت الانظمة العربية في مرحلة انتهاء الصلاحية التي دخلت عقب الثورة التونسية ، والتي اعتبرت بمثابة الشرارة لهذه الازمات والثورات العربية.

اذ أن الازمة السورية قد خلقت تكتلات دولية وعملت على كشف لشروع داخل النظام الدولي والافصاح عن الخلافات التي كانت مغطاة ببطء المجتمع الدولي والشرعية الدولية التي بدأت تتتصدّع وتنهار أمام مصالح الدول التي تزعّم النظام العالمي وتعمل على تحقيق مصالحها بناء على مفهوم القوة والامكانيات بعيداً عن مفهوم القانون الذي أصبح شيء تقليدي في نظر هذه الدول.

فمن الواضح أن السياسة الأميركيّة بشكل خاص والغربيّة بشكل عام تستهدف مواصلة السعي لتوسيع دائرة عمل الناتو بهدف الحيلولة دون تحقق روسيا اهدافها الاستراتيجية سياسة التطويق ، بينما تسعى روسيا إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدّة ومن ضمنها الازمة السوريّة التي جاءت لكي تجعل هذه التفاعلات بين القوى الكبّرى في حقل تجارب ، من خلا تجاذب الموقف الأميركي مع الفرنسي وتناورهما مع الموقف الروسي الصيني. وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا البحث من خلال مجموعه من الا دور والمواقف الدوليّة.

المقدمة:

يحظى الشرق العربي بمكانةً جيو سياسية مهمة في خريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الامر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح اقليمية ودولية عديدة متصارعة على ارضه، وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلياً على الوضع السياسي فيه قديماً وحديثاً بحيث أن أيّة تغيرات سياسية في الشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي برمته، ولا تخرج الازمة السورية من هذا الاطار، اذ تأثرت دول الجوار العربي بالتغييرات السياسية والامنية الجارية في سوريا، كما اثرت فيها من أجل دفع انظمتها الى اتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الازمة السورية.

المشكلة الدراسية:

تعددت الاطراف الدولية والاقليمية والداخلية التي تؤثر على مسار الثورة السورية، وتعددت المصالح للأطراف المختلفة على الساحة السورية. مما دفع الباحث لاختيار الدول التي تعتبر أطراف الصراع وباعتبارها من القوى الكبرى فأن سياساتها الخارجية تجاه سوريا لها ما يبررها وما تخفيه من مصالح ومطامع، كما أنها تؤثر بشكل كبير على مسار الأزمة في سوريا.

منهج الدراسة:

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي من أجل التعرف على سير الاحداث، كذلك تم التركيز على المنهج التحليلي الذي يساعد على معرفة مواقف الدول الفاعلة في هذه الأزمة.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الازمة السورية اصبحت نقطة تجاذب العديد من الدول الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، دون ان تحسّم هذه الازمة لصالح جهة معينة سواء في الداخل

السوري او لصالح دولة كبرى تسعى لدعم جهة معينة، وتنطلق من هذه الفرضية عدة اسئلة، وكما يلي:

- ١- أسباب الازمة السورية وتداعياتها.
- ٢- مواقف الحكومة السورية ومعالجتها للازمة السورية.
- ٣- مواقف الدول الكبرى من الازمة باعتبارها الدول التي لعبت دوراً في تغيير مسارات الازمة.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة الى مباحثين وكما يلي:

- المبحث الاول: الازمة السورية وتداعياتها.
 - المطلب الاول: اسباب الازمة السورية.
 - المطلب الثاني: تداعيات الازمة ومعالجتها.
 - المبحث الثاني: المواقف الدولية من الازمة السورية.
- المطلب الاول : الموقف الامريكي - الفرنسي من الازمة.
- المطلب الثاني : الموقف الروسي - الصيني من الازمة.

المبحث الاول

الازمة السورية

لاتزال الازمة السورية وتداعياتها تمثل اهم التطورات التي يشهدها العالم العربي خلال الفترة، حيث كشفت الوضاع في سوريا عن أن كل السيناريوهات المختلفة والمحتملة مازالت مطروحة وهو الامر الذي سيكون له تداعيات عدّة على الاستقرار الاقليمي ، كما ان تزايد نشاط الجماعات الجهادية في سوريا قد ينعكس على النشاط السلفي الجهادي المتطرف في المنطقة بصفه عامة.

أذ تمر الازمة السورية حالياً بمرحلة بالغة الاهمية وذلك ارتباطاً بالتطورات التي تشهدها مستويات الازمة سواءً فيما يتعلق بالحراك السياسي لقوى المعارضة السياسية في الخارج والداخل. ومما يمكن ان تتعكس هذه الاحداث على المتغيرات الجيواستراتيجية ، حيث اصبح التغيير المكاني له دور كبير في العديد من الاحداث الجارية في سوريا بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة ، ومن هذا المنطلق يجب التركيز في هذا البحث على اسباب الازمة من ناحية ، وتداعيتها على الداخل السوري من ناحية اخرى. و كما يلي :

المطلب الاول: أسباب الأزمة السورية.

المطلب الثاني: تطورات الأزمة السورية.

المطلب الاول

أسباب الازمة السورية

فرضت اتفاقية سايكس – بيكو على الرأي العام السوري حدوداً لم يستطع أن يتقبلها، الأمر الذي أدى إلى ضعف الاحساس بالولاء للدولة القطرية عند الكثير من المواطنين، وقد دفعهم هذا الأمر إلى البحث عن مصادر أخرى للهوية الوطنية خارج حدود الإقليم السوري. وتنافس الهويات بين ثلاث اتجاهات، قومية عربية، سورية قومية، وتيار داعي لإعادة احياء الخلافة الإسلامية. وفي الوقت نفسه حافظ السوريون على الولاء للمنطقة وللطائفية وللعشيرة، وفي بعض الأحيان للعائلة. هذا الولاء لعب دوراً سلبياً في أوقات الأزمات التي عصفت على المنطقة، حيث نرى أن مصطلحات من قبيل "القبيلة، العشيرة، الطائفية" تعود إلى الظهور وبقوّة على المسرح السياسي للأحداث الراهنة^(١).

أسباب الازمة:

١- طبيعة النظام الحاكم:

تفرد حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة واحتقاره ممارسة العمل السياسي في بعض قطاعات المجتمع بموجب المادة الثامنة في الدستور، ووضع خطوط حمراء أمام باقي الأحزاب أثناء ممارستها للعمل السياسي في الشارع السوري لا سيما في أوساط الشباب عموماً والطلاب خصوصاً. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انشغال حزب البعث بالسلطة ومتطلباتها ضعف الجانب العقائدي في ممارسته السياسية والاجتماعية وفتح باب الانتساب أمام الجميع من دون وضع قواعد صارمة لطرق اختيار أعضائه، مما سمح بدخول أعداد هائلة من المنتفعين والانتهزيين إلى صفوفه للاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها عضو حزب حاكم في الدولة^(٢). هذه الفئات تغلغلت في بنية الدولة ومفاصلها الرئيسية، وشغلت مناصب رسمية وبدأت تستغل الدولة وأجهزتها في سبيل تحقيق مطامعها الخاصة وخدمة لأهدافها غير المشروعة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فكثير من هؤلاء نكصوا إلى ثقافتهم الدينية السائدة والتي بدأت تميل إلى التشدد شيئاً فشيئاً نتيجة قراءة قادمة من خارج حدود الدولة عملت على تغذية الطائفية بسبب ما اعتبرته احتكار السلطة من قبل فصيل معين في سوريا^(٣).

٢- القضية الكوردية :

القضية الكوردية واحدة من المسائل المعقّدة في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد بصفته أقلّيات قومية موزّعة على أربعة دول متاخمة بعضها لبعض، وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلعات شعب يطمح إلى أن يكون أمة بين الأمم، وأن يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العالم، لاسيما إذا ما علمنا أن المنطقة لازالت أسيّرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح وتوازنات ونزاعات وتناقضات محلية وإقليمية ودولية. وشاءت الظروف التاريخية والتحالفات الدولية أن تضع الشعب الكوردي موزّعاً بين عدد من أقطار مختلفة ، فأراضيه واقعة داخل أطر دول مستقل بعضها عن بعض. وبالتالي فإن حل القضية الكوردية باعتبارها قضية قومية عامة ليس مرتبطاً بسوريا وحدها، ولا بالعرب جميعهم، إلا في حدود معينة، ولا بصفتهم طرفاً من أطراف عديدة^(٤). تنطلق كل الأحزاب الكوردية في سوريا من الأرضية السورية، وتعتبرها ساحة نضالها الرئيسية مع التنويع بأن انطلاقها من الأرضية السورية لا يعني عدم تعاطفها مع أبناء جلدتها في كوردستان العراق وكوردستان تركيا وكوردستان إيران وبشكل عام مع الأكراد في جميع أماكن وجودهم، كما يعتبر الكورد في سوريا جزءاً من الشعب السوري، ولا تستخدم معظم الأحزاب الكوردية في سوريا تعبير كوردستان سوريا، بل تعتبر نفسها جزءاً من الحركة السياسية الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سوريا، وتحدد أسلوب عملها بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، ويربط نضالها مع نضال كل الوطنيين والتقدميين والديمقراطيين في سوريا على اختلاف انتماءاتهم، وهي تؤكد أنها لن تنجر إلى أساليب العنف ، بل إنها ترفض وتدين بشدة كل أشكال العنف ، وكل أشكال الانتقام والحرّوب الأهلية^(٥) .

من هنا ومتى تقدم نلاحظ ان الكورد في سوريا كانوا ينظرون ويسعون الى الاندماج في المجتمع السوري باختلاف طوائفه ولا يسعون الى الانفصال كما هو الحال في اكراد العراق، وربما السبب هنا يرجع الى طبيعة التعامل من قبل السلطة الحاكمة مع هذه المشكلة.

٣- الاسباب الاقتصادية :

تعتبر سوريا بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، ولديها أبادٍ عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول. وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي (غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال إنها ستطعم سوريا وجزءاً من الوطن العربي، ما بين ثلاثة وألف و مليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع هناك ثلاثة وعشرين ألف سلة غذاء يومياً)، وقد هاجر السوريون الذين صورت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها ٤٢ بالمائة من السوريين (المتوسط العالمي ٨ بالمائة) ^(٦).

إضافة إلى هذه الصورة القاتمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتب بأجهزة الأمن المختلفة.

ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة أن سوريا أصبحت قسمين: الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم آل الأسد ومن حولهم ، نهبوا كل خيرات ومقدرات سوريا. والثاني: هم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع. مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الأزمة في ٢٠١١/٣/١٥ ^(٧).

٤- تفشي الظلم وانعدام المساواة:

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي إلخ..... بشكل متساوٍ مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية^(٨)، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.

المطلب الثاني

تطورات الأزمة السورية

خرجت المظاهرات في سوريا في ٢٠١١/٣/١٥ مطالبة: بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبالمشاركة في القرار السياسي، وإنهاء الفساد، وإبعاد الفاسدين، وكف قبضة الأجهزة الأمنية عن التدخل في كل صغيرة وكبيرة إلخ.. لكن النظام السوري استخف بالأزمة السورية في بداياتها، واعتبر أن ما حدث في تونس ومصر لا ينطبق على سوريا، وأن سوريا غير تونس ومصر، وظن أنه يمكن أن يحل مشكلة الأزمة بقبضة الأمنية التي امتلكها، والتي عالج بها أزماته السابقة، لذلك بطش بالأطفال الذي خرجن في درعا متاثرين بما شاهدوه على القنوات الفضائية، من كلمات منددة بالنظام كما بطش بأهاليهم، وهدد المحافظة جميعها، وهدد جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع، لكن استمرار المظاهرات، وإصرار الناس على مطالبهم جعله يلجأ إلى خطة ذات ثلاث محاور:

الأول : تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخويفهم، وإرهابهم، من أجل لا يعودوا إلى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء إلى الاعتقال والتغذيب والقتل أحياناً إلخ...، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخفهم، بل استمرروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام^(٩).

الثاني : اعترافه بأن هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ... منذ مجيء بشار إلى الحكم، وأكَّد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام ٢٠٠٥، لكن ذلك لم يتحقق -حسب زعمه- لسبب احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣، وتقديم الأمن

على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد أن اشتعلت الأزمة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورياً بيد حزب البعث، والتي تعتبر أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع^(١٠)، وبالفعل أجرى بعض الرتوشات على وضعه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب إلخ...، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر أيار (مايو) من عام ٢٠١٢ من أجل انتخاب مجلس شعب جديد إلخ..، لكن الشعب استخف بكل هذه الإجراءات، واعتبرها غير حقيقة، لأن النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرة على مطالبتها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة إلخ..^(١١).

الثالث: ادعاء النظام أن مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وأن هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورياً عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والأمبراليّة العالمية، ثم اتهم صراحة كلاً من قطر وال سعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام إلى القتل والبطش والتخدير والاعتقال والتعذيب إلخ.. مستخدماً كل أجهزته الأمنية التي بناها، والتي ظن أنه ستحل له هذه الأزمة، لكنه تجاهل أنه هو سبب هذه الأزمة، وأن أجهزته الأمنية هي عامل رئيس في هذه الأزمة، وتتجاهل أن الشعب مصر على أن يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلم إلخ^(١٢).

مشروع الجامعة العربية لحل الأزمة في سوريا:

إذاء استمرار الأزمة السورية وخروج التظاهرات المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة تفاعلت بعض الدول العربية، وصاغت مشروعها باسم الجامعة العربية طالب النظام السوري بوقف القتل والتخدير، وإطلاق سراح المعتقلين، والسماح بالتظاهر، وبالفعل اضطرت سورياً إلى الموافقة على مشروع الجامعة العربية بعد مماطلات ومساومات وتعديلات أدخلت على مشروع القرار، وقد ترأس وليد المعلم وفد سورياً، كما ترأس نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية وفد الجامعة، واشترك معه حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر في إجراء الحوار مع سوريا^(١٣).

وكان هدف سوريا من المموافقة على القرار هو امتصاص الضغوط عليها من أجل أن تكسب مزيداً من الوقت لعلها تستطيع القضاء على الأزمة، وقد أرسلت الجامعة العربية وفداً من المراقبين بقيادة الفريق الدابي من أجل التأكيد من تنفيذ مشروع الجامعة العربية، وانتشر المراقبون في عدد من المدن والقرى، لكن سوريا لم تنفذ ما هو مطلوب، واستمر القتل والاعتقال والتدمير دون احترام لأي اتفاق، مما حدا ببعض الدول العربية مثل السعودية إلى سحب ممثليها من بعثة المراقبين العرب، لأنها لم تنشأ أن تكون شاهد زور في مشروع الجامعة العربية، ثم تبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في سحب ممثليها من بعثة المراقبين، ثم أعلن عن فشل مشروع الجامعة الذي لم تطبق سوريا شيئاً منه واستمرت في القتل والتدمير والتشريد^(١٤).

ومن الجدير بالذكر أن تدمير حي بابا عمرو في حمص وتشريد أهله منه وقتل المئات منهم، قد وقع أثناء قيام بعثة المراقبين بعملها في سوريا وأثناء زيارتها المتكررة له.

مشروع الأمم المتحدة بالتعاون مع الجامعة العربية:

اتجهت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة بعد أن فشل مشروعها، واستصدرت مشروعًا مشتركاً بين الجامعة العربية من جهة وبين الأمم المتحدة، واعتمدت كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة كمبوعث إلى سوريا لتنفيذ هذا القرار، وقد اشتمل مشروع القرار نقاط عدة، منها:

١. سحب المظاهر المسلحة من المدن والقرى.

٢. إطلاق سراح المعتقلين.

٣. السماح بالتظاهر السلمي.

٤. وقف القتل والتدمير.

٥. وإرسال بعثة مراقبين دوليين من أجل تنفيذ البنود السابقة.

اما سوريا فقد وافقت —كعادتها— على المشروع من أجل كسب الوقت، واستقبلت بعثة مراقبين من (٣٠٠) مراقب، لكنها لم تنفذ شيئاً من القرار، واستمرت الدبابات منتشرة بين البيوت، واستمر

الجيش منتشرًا بكثافة في القرى والمدن، وإطلاق النار على المتظاهرين المسلمين، وقد وقعت أكبر مجزرتين بوجود المبعوثين الدوليين وهما: مجزرة الحولة في حمص في ٢٠١٢/٥/٢٥، ومجزرة القبيرة في حماة في ٢٠١٢/٦/٦.^(١٥)

في نهاية المطاف يرى الباحث ان الازمة السورية كانت مركبة من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية شكلتها طبيعة النظام السياسي الذي حكم البلاد وخلق طبقات اجتماعية متنافرة تعتمد على المحسوبية والطائفية في بعض الاحيان، ناهيك عن فلسفة التحالفات السورية مع ايران وحزب الله، هذا ما جعل سورية محط انتظار القوة التي تطمح بأن تنهي هذه التحالفات ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي ترى بأن سورية هي شوكة في عين اسرائيل نتيجة للدعم اللامحدود لحزب الله وعلاقتها بـ ايران، وأن الحل لهذه الازمة يجب أن ينبع من الداخل على غرار تجربة اليمن التي تجسدت بالانتقال السلمي للسلطة وهذا ما يجب الأخذ به قبل ان تستفحل الجماعات المسلحة والمتطورة التي لها امتدادات خارجية وتأخذ البلد الى الهاوية.

المبحث الثاني

التفاعلات الدولية من الازمة السورية

شكلت الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١ نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التقاضي الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراء عضوي على الساحة السورية، وتبدّى الفارق بين سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الاستراتيجية، وهو ما جعل الكثير من المحللين الذين ألغوا إيقاع الدبلوماسية اليومية لبعض القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا الاتحادية-فرنسا- والصين) يُسقطون هذا الإيقاع على دبلوماسية لحظات التحول الاستراتيجية، فأخذتهم مفاجآت التغيير، لهذا السبب أصبحت الدول تتنافس في مجالات مختلفة منها التقاضي صرافي او التعاوني، وذلك من أجل الحصول على المكاسب الاستراتيجية التي أصبحت أكثر أهمية في المنطقة في ظل الثورات والفوبي الخلاقة التي اخذت تستشرى في جسد هذه الدول صاحبة الانظمة المترهلة، من هنا يمكن ملاحظة ازدواجية موقف كل من

الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في التعامل مع الازمات، ففي الوقت الذي يكون لهما مواقف متشددة في ليبيا وتصران على انهاء النظام الليبي، نجد انهما قد تهاونتا في اتخاذ موقفاً حازماً حول ما يحدث في سوريا، اما موقف روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة السورية احدث مفاجأةً للكثير من المراقبين نظراً لوقعهم في سوء التقدير القائم على اعتماد الاتجاه التاريخي الذي أخذته دبلوماسية الدولتين خلال الفترة من ١٩٧٨ في الصين (ما بعد برنامج التحديات الأربع) ومن ١٩٨٥ في روسيا الاتحادية (فترة ميخائيل غورباتشوف وبوريص يلتسين)، دون الأخذ في الاعتبار التحولات العميقية في بنية الدولتين التي انعكست على دبلوماسيتيهما، من هنا كان للدور الروسي - الصيني فاعلاً في بقاء الازمات تتارجح دون ان تُحسّن لصالح جهة معينة ، سواء معارضة للنظام او للنظام نفسه، وخلق فوضى خلاقة وهو ما ارادته القوى الكبرى، لهذا سوف نقوم بهذا البحث بتناول دور الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في المطلب الاول، والدور الروسي _ الصيني من الازمة السورية في المطلب الثاني.

المطلب الاول

الدور الأمريكي – الفرنسي

يبدو الشقاق الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حول سوريا بارزاً للعيان أكثر مع مرور الوقت، وذلك من خلال متابعة موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفي الوقت الذي تشتراك فيه الدولتين باتجاه تغيير النظام ، ولكن بأدوات مختلفة ، نرى ان الموقف الفرنسي يتارجح بين دعم المعارضة من جهة ، والبحث عن حل سلمي يرضي جميع الاطراف من جهة اخرى ، من هنا يمكن القول أن الموقف الفرنسي من الأزمة السورية يعتبر ضعيف التأثير على مسار الوضع الراهن هناك ، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ؛ ولهذا السبب يمكن أن يترك انعدام التوافق عاقبة على المدى الطويل بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. اما الاخيرة فقد دخلت على خط الازمة من اجل ان تمسك بزمام الامور من منطلق الصراع مع روسيا في هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة في حسابتها الخارجية ، والتي فرضت عليها ان تسلك طريق المناورة بين التهديد بالحل العسكري على

قرار النموذج الليبي، او الحل السلمي على قرار النموذج اليمني، دون أن يكون هناك حلًّ حاسمٌ وهذا ما يمكن ملاحظته بصورة واضحة من خلال تتبع مسارات سياسة الادارة الامريكية.

لهذا سوف نتناول في هذا المطلب موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا.

اولاً: الدور الأمريكي في الأزمة السورية:-

اتسم الموقف الأمريكي تجاه سوريا بالتردد والغموض تارةً والمرونة تارةً أخرى؛ وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كانت الادارة الأمريكية مشغولة في مراجعة سياساتها تجاه النظام السوري، بعد أن كانت هذه الادارة تعامل مع سوريا على أنها من الدول الداعمة للإرهاب وتهديد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة، وان تغيير النظام القائم مسألة ضرورية^(١٦). لكن تغير هذا الموقف بفوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد في الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠٠٨ لإدراكهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سوريا فشلت في تحقيق المصالح الأمريكية، لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا باعتبار تغيير النظام السوري حجر الاساس في هذه الاستراتيجية، وهذا ما كان متوفقاً مع رغبة الرئيس الأمريكي بارك أوباما، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية.

بعد ذلك ببضعة اعوام جاءت الأزمة السورية لتضع الادارة الأمريكية امام ادراك المخاطر المرافقة لرغبتهم بتغيير النظام، لتشكل هذه المخاطر عقبات حقيقة في جدية الموقف الأمريكي من تغيير النظام^(١٧)، وتجسدت هذه التحديات بالآتي:

١- غياب السيطرة على السلاح الكيماوي السوري:

فمنذ اندلاع الأزمة السورية أعلنت واشنطن أن أيَّة محاولة من جانب الرئيس السوري بشار الأسد لاستخدام السلاح الكيماوي سيعرضه لضربة عسكرية أمريكية، أي غن استخدام السلاح الكيماوي يمثل خطأً أحمرًا لا يجب الاقتراب منه. ولذلك جاء استخدامه في منطقة (الغوطة) في ٢١ أغسطس ٢٠١٣ تجاوز لهذا الخط الأحمر والذي أسفر عن مقتل ما يقرب من ١٤٠٠ ضحية من المدنيين. ورغم

أنها ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا النوع من الأسلحة في سوريا، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى استخدامه من جانب النظام ١١ مرة في وقت سابق، ولكن استخدام السلاح على نطاق واسع هذه المرة وضع مصداقية الرئيس الأمريكي وببلاده أمام اختبار حقيقي^(١٨).

٢- الدروس وال عبر من غزو أفغانستان والعراق:

تلعب الخسائر الجسيمة التي مُنيت بها الولايات المتحدة أثناء غزوها أفغانستان والعراق، دوراً كبيراً في التأثير على القرار الأمريكي إزاء أي خطوة من شأنها أن تفسّر على أنها استعداد لتدخل محتمل في سوريا أو على أنها التزام بتدخل. إذ يعتقد الكثير من صناع القرار الأمريكي أن قرار التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق كان قراراً خاطئاً تم بناءً على معلومات خاطئة، وأنَّ الولايات المتحدة دفعت ثمناً باهضاً بسبب هذا التدخل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، وأنَّ كل تدخل عسكري هو قرار خاطئ بالضرورة، وتنسجم هذه النتيجة أيضاً مع توجهات أوباما الشخصية منذ مجئه إلى البيت الأبيض وسياساتِه القاضية بعدم الدخول في مغامرات عسكرية خارج البلاد، إضافة إلى تقليل النفقات الدفاعية وانتهاج سياسة الحوار والتفاهم مع الأعضاء الفاعلين في المجتمع الدولي وتسليم جزءاً كبيراً من الأعباء الإقليمية إلى الدول الإقليمية الفاعلة والقوية والقادرة على تحمل هذه الأعباء بدلاً عن الولايات المتحدة^(١٩).

٣- حماية أمن إسرائيل:

واضح جداً أنه دائماً ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمن إسرائيل، فنجد أن التحركات الأمريكية كانت تسعى للحفاظ على مصالح إسرائيل التي تتمثل في منع سقوط ترسانة الأسلحة البيولوجية والكيماوية في أيدي عناصر متطرفة أو في يد حزب الله أو إيران، وما ساعد على تحقيق هذا الهدف هو استخدام الرئيس بشار الأسد السلاح الكيماوي في منطقة (الغوطة) في أغسطس ٢٠١٣، وجاءت المبادرة الروسية التي وافقت عليها أمريكا ودعمتها إسرائيل من أجل نزع السلاح الكيماوي السوري. واعتبرت إسرائيل أن الاتفاق مكسب استراتيجي يصب في صالحها من خلال التخلص من قدرات الردع التي امتلكتها سوريا قدماً أي السلاح الكيماوي وضمان عدم وقوعها في

أيدى تنظيمات مسلحة يمكن أن تستخدمنها مستقبلاً في مواجهة إسرائيل وبالتالي تبقى إسرائيل متمتعة بتفوقها في السلاح التقليدي وغير التقليدي^(٢٠).

٤- اتساع حجم الكارثة الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية:

يبدو أن الإدارة الأمريكية بشكل عام متخلية عن واجبها الإنساني تجاه سوريا، وهذا أثار الجدل حول جدوى عبارات حقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة وما تمثله من معايير عالمية لا يجوز لأحد أن يتخطتها. وأن هذه العبارات لا تستخدمنها أمريكا إلا من أجل تحقيق مصالحها في أسقاط أنظمة انتهت مصلحتها معها أو أنظمه لم تكن موالية لها منذ البداية. والتشكك في وجود ما يسمى بالمسؤولية الدولية في مجال حقوق الإنسان لمواجهة الدولة التي ترتكب عملاً دولياً وغير قانوني ضد شعبها؛ من تعريضه لعمليات قتل وعنف تصل إلى حد جرائم الإبادة^(٢١).

وهذا ما أكدته عدم اتخاذ أمريكا موقفاً حاسماً تجاه المجازر الإنسانية التي تحدث في سوريا على الرغم مما تملكه أمريكا من قوة نافذة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، يجعلها قادرةً على التأثير دولياً من أجل إنقاذ الشعب السوري وتراطه الذي يدمر تحت أقدام الصراع الشرس على الأراضي السورية^(٢٢).

من هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست الدولة الوحيدة التي تتحكم في مسار الصراع السوري وأوضح ذلك في فشل مجلس الأمن في ايجاد حلًّا للأزمة السورية، فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في مجلس الأمن منذ ٢١ أبريل ٢٠١١ أي بعد شهر ونصف من اندلاع الأزمة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تؤيد انتقالاً سلبياً للسلطة، بينما كان هناك موقف روسي وصيني رافضٌ لأي تدخل في سوريا باعتباره شأنًا داخليًا، وهذه المواقف المبدئية تکاد لم تتغير رغم تطور الأحداث في سوريا. وهذا ما سనناقشه في البحث القادم

ثانياً: الدور الفرنسي:

تكتسب العلاقات الفرنسية-السورية طابعاً خاصاً لكون سوريا قد خضعت للاحتلال الفرنسي، بانتدابٍ من عصبة الأمم، بين أعوام ١٩٢٠ و١٩٤٦ حيث انتهى التواجد العسكري الفرنسي على الأراضي السورية تماماً. وهذا التاريخ الأخير الذي يعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت فرنسا

أول بلد غربي يعترف بالائتلاف الوطني السوري المعارض في نوفمبر- تشرين الثاني عام ٢٠١٢. بل إن الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا هولاند ذهب إلى حد التأكيد يوم الاعتراف بالائتلاف على أنه "الطرف الوحيد الذي يمثل الشعب السوري" وينظر إليه بوصفه يجسد لاحقاً "الحكومة الديمocrاطية" التي كان ينتظر أن تسمح بإنهاء "نظام بشار الأسد" هو الخيار^(٢٣).

ولم تكتف فرنسا بالاعتراف بالائتلاف الوطني السوري المعارض. بل كانت أيضاً سباقة إلى دعم أحد مطالب الائتلاف والذي كان يدعو دول الاتحاد الأوروبي لرفع حظر مبيعات الأسلحة تجاه سوريا.
(٤) وفعلاً رفع الاتحاد الحظر بضغوط مورست عليه من قبل بعض دوله منها فرنسا، وذلك للسماح للمعارضة بالحصول على أسلحة تساعدها على التسوية من قبل مجلس الأمن الدولي والحقيقة أن معطيات جديدة طرأت مؤخراً على ملف النزاع السوري دفعت فرنسا إلى التركيز في التعاطي مع الأزمة على منطق البحث عن حل سياسي للخروج منها. ومن أهم هذه العناصر، مخاوف الدول الغربية عموماً وغالبية الدول العربية التي تدعم المعارضة السورية من عواقب دخول الجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة في النزاع وحرصها على انتداب مواطنين غربيين في القتال وتحويلهم شيئاً فشيئاً إلى قنابل موقعة بالنسبة إلى بلدانهم الأصلية^(٥).

شهد الموقف الفرنسي نقله نوعية صيف ٢٠١٣ بالتحديد بعد الهجوم الكيميائي على الغوطة والذي أودى بحياة مئات المدنيين العزل، فقد بدأ واضحاً من خلال الخطاب الذي القاه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال افتتاح مؤتمر الدوري السنوي في باريس، وقد بدأ ان فرنسا وهولاند كان مقتنعاً جداً بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري تستهدف منشآته الحيوية وتضعه وبالتالي سقوطه، ولم تحصل هذه الضربة إلى كان من المفترض ان تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمية وفرنسا بسبب تراجع رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي عن مبدأ المشاركة فيها لأسباب خاصة باللعبة السياسية في بريطانيا العظمية والولايات المتحدة الأمريكية^(٦)، ويمكن ملاحظة أن الرئيس الفرنسي هولاند كان الرئيس العربي الأول الذي طالب بالتدخل في سوريا (منعاً للمجازر)، بل وكشف في مقابلة مع قناة BFMTV الإخبارية بأنه اقترح في صيف ٢٠١٣ ، في اعقاب استهداف الأسلحة الكيميائية (٢١ أغسطس/آب ٢٠١٣) ، التدخل في سوريا عسكرياً وضرب النظام

حتى من دون تفويضٍ أو قرارٍ دوليٍّ من مجلس الأمن ، وانتقد الموقف الغربي وخاصة الأمريكي قائلاً بأنّ أمريكا فضلت أن تسلك طريقةً مغايراً للذي اقترحه ومحماً روسيا مسؤولية تعطيل تحرك المجتمع الدولي من خلال عرقلة اتخاذ قراراً دولياً في مجلس الأمن^(٢٧). كما كشف رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية لوران فابيوس ، في مقابلة مع القناة المذكورة ذاتها، بأنّ فرنسا قد زوّدت من أسمتهم بالمقاتلين المعتدلين في المعارضة السورية بالأسلحة والمعدات العسكرية.

لكنّ الموقف الفرنسي الأخير في الامتناع عن المشاركة في ضرب أهدافٍ داخل سوريا في إطار حملة التحالف الدولي على تنظيم داعش الإرهابي يبدو في ظاهره متناقضاً مع الموقف الفرنسي المندفع حيال الوضع في سوريا ويثير تساؤلات وحيرة لدى المتابعين للشأن السوري والموقف الفرنسي منه^(٢٨). وقد اشترطت فرنسا للتحرك العسكري وجود مظلة دولية شرعية أو طلب رسمي من الدولة المعنية بالتدخل على أراضيها وهو ما حصل في الحالة العراقية من خلال دعوة الحكومة العراقية المجتمع الدولي إلى التدخل العسكري الأمر الذي لا يتوفّر في الحالة السورية ، وكذلك إذا ما علمنا أنّ التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش مقسماً وظيفياً إلى تحالفين؛ تحالفُ أمريكي - أوربي ينفذ العمليات على الأرضي العراقي ، وتحالفُ أمريكي - عربي ينفذ العمليات على الأرضي السوري. حينها ادرك الرئيس فرانسوا هولاند ان الرئيس الأمريكي طعنه في ظهره بعدولة عن مشروع التدخل العسكري في سوريا لأن الإدارة الأمريكية كانت تتفاوض آنذاك منذ أشهر مع طهران في الخفاء بشأن البرنامج النووي الإيراني ، من هنا يمكن أن نقول ان الموقف الفرنسي تلاشى بفعل مواقف الدول الأقوى على الساحة السورية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا).

المطلب الثاني

الدور الروسي _ الصيني

لقد شكّلت مواقف كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة السورية مفاجأةً للكثير من المراقبين نظراً لوقعهم أسرى الاتجاه التاريخي الذي أخذته دبلوماسية الدولتين خلال الفترة من ١٩٧٨ في الصين (ما بعد برنامج التحديات الأربع) ومن ١٩٨٥ في روسيا الاتحادية

(فترة ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين)، دون الأخذ في الاعتبار تحولات عميقة في بنية الدولتين انعكست على دبلوماسيتهما، مما تقدم يمكن القول أن دور الروسي- الصيني من الأزمة السورية في ظل وضع دولي يتسم بأزمة مالية كبيرة تعصف باقتصاديات اوروبا والولايات المتحدة وهو عامل له أهمية حيث ينعكس في محاولة إدارة اوباما وتخفيض النفقات العسكرية بما يعنيه ذلك من تقلص الدور العسكري الأمريكي وصياغة استراتيجية عالمية جديدة تستبدل الانتشار الواسع للقوات، بمفهوم قائم على أن القوات المشتركة الأصغر حجماً أكثر سرعة؛ وفقاً لأهمية دائمة للتحريك الانتشار والتميز بالقدرة على التجديد والتوفيق التكنولوجي، من ناحية أخرى نرى محاولات من روسيا والصين لاستعادة بعض موقع القوة والنفوذ على المسرح العالمي (خاصة بالنسبة للروس) وتوسيع مجالات الاهتمام الاستراتيجية مع تنامي الفئة الاقتصادية بالنسبة إلى الصين، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى حقيقة الدورين(الروسي_ الصيني) في الأزمة السورية.

أولاً: الموقف الروسي من الأزمة السورية:

شهدت العلاقات الروسية-السورية فترة ركود في مرحلة التسعينات، واستمرت حتى عام ٢٠٠٥، عندما شطبت ٨٠٪ من الديون البالغة حوالي عشرة مليارات ونصف المليار يورو، وتشكل الان نسبة التبادل التجاري بين روسيا وسوريا حوالي ٣٪ من التجارة الخارجية السورية، وبلغ حجم التبادل التجاري قبل الأزمة السورية أقل من مليار دولار، من هنا كان واضحاً ان التعاون الروسي- السوري كان ضعيفاً قبل الأزمة، وما يؤكد ذلك أيضاً قلة زيارات كبار المسؤولين بين البلدين. وقد اعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اثناء الأزمة في مصر أن روسيا لا ترحب بهذه الاحاديث؛ ويقصد هنا احداث الثورات والازمات التي تمر بها المنطقة العربية، من هنا يتحتم علينا معرفة لماذا بدأ الموقف الروسي يتغير ولا سيما حال الوضع في سوريا.^(٤٩)

ففي البحث عن اسباب تدخل روسيا في ساحة الأزمة السورية يتوجب علينا ان نرجع الى الوراء قليلاً، فقد كان التدخل المباشر الأمريكي- الغربي في عدة دول تمثل بمثابة ضربة للمصالح الروسية وهذا تجسس في تدخل يوغسلافيا والتدخل في افغانستان وظهور حركة طالبان المتشددة، واحتلال العراق

واخراج الشركات الروسية منه، واحيراً استخدام الغرب لقرار مجلس الأمن ضد ليبيا، الذي امتنعت روسيا عن التصويت عليه في اسقاط نظام القذافي، الذي ادى الى خسارة روسيا بbillions الدولارات نتيجة فقدان الشركات الروسية لعقود اقتصادية مهمة، بعد تلك المحطات المؤللة في سياسة روسيا الخارجية، بدأت الانتفاضة الشعبية في سوريا في اذار ٢٠١١ ، فقررت روسيا بشكل قطعي الدفاع عن النظام السوري ، لأن حساباتها الجيوإستراتيجية تقول ان سقوط النظام السوري هو بداية ومقدمة لإسقاط النظام الايراني ويشكل ذلك خسارة استراتيجية كبرى لروسيا ^(٣).

ولقد اتخذت روسيا قرارها الاستراتيجي في الدفاع عن النظام السياسي السوري معتبرة اياه ركيزة أساسية من وجودها الاقليمي وحلقة جوهرية في تفاعلاتها في المنطقة، كونه يمثل امتداداً جغرافياً لتحالفها الممتد من ايران شرقاً حتى جنوب لبنان غرباً مروراً بالعراق، كما انها (روسيا) قد تبنت مواقف حازمة إذ اعتبرت ان معركة دمشق هي معركة موسكو وذلك من منطلق ان انتصار الأزمة يعني وصول الاسلاميين المتشددين الى السلطة وسيكون لذلك انعكاسات دولية واقليمية خطيرة، فمن جهة ستأتي دور النظام الشمولي الاوتقراطي في ايران ، واحتمال انهيار حكم الشيعة في العراق ، وسيتبع ذلك انتقال الاسلام الى دول اسيا الوسطى والقوقاز والتي تعتبر قنبلة موقته ، ان اتخاذ روسيا موقف يدعم سوريا يعود لأسباب عدّة ، فروسيا تأمل الحصول على عوائد مالية مقدرة بbillions الدولارات ؛ نتيجة لتعاون طويل الأمد مع طهران في مجالات الذرة للأغراض السلمية. اضافة الى ذلك ان دعم موسكو سيحسن صورة روسيا ك وسيط نزيه ومؤثر في المنطقة ، كما ان موسكو تسعى الى اقامة علاقات طيبة مع كافة الاطراف المهمة في الشرق الاوسط الكبير ، على خلاف الولايات المتحدة الامريكية ، وأن روسيا تتحرك في سياستها الخارجية في اطار مبدأ اقامة " نظام تعدد الاقطاب" ^(٤). وهذا الموقف غير معادي لأمريكا او لأوربا. لاسيما وان سوريا اليوم تسعى لتجنب اثارة نزاع سواء مع الاصدقاء القدماء او الجدد بما في ذلك اميركا او اوربا ، وتحاول على مختلف المستويات ان تدمج بين الترهيب والترغيب في الموقف من قضايا الامن الدولي. ومن الواضح ان الغرب نفسه لا يرتاح للسياسة الاميركية " احادية الجانب" و " ذات القطب الواحد" ، وخاصة في ظل ظروف استمرار النزاع في العراق دون معرفة دقيقة لاسباب التي تبرر الحرب هناك ، وأن كل هذا يعني ان سوريا ستدعى سوريا لضغط الغرب ، لحد ان

يكون الثمن السياسي لهذا الموقف مقبولاً ومربحاً لها. كما أن موسكو ضد فرض عقوبات على سوريا بذرعة عدم تعاونها مع لجنة التحقيق باغتيال الحريري. ولكن من المستبعد ان تمضي موسكو للمواجهة مع واشنطن والاتحاد الأوروبي بسبب هذه القضية^(٣٢).

من هنا يمكن القول ان سوريا تشكل أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا إذ تشكل التجارة الروسية-السورية ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي التجارة العربية-الروسية، كما أنها تشهد تنامياً، إذ ارتفعت التجارة الروسية-السورية إلى ١,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بزيادة تصل إلى ٥٨٪ عن عام ٢٠١٠. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، كما أن الشركات الروسية لا سيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا مثل شركة تانتفت، وشركة سويفوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم^(٣٣).

كما أن القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) تعتبر القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام ١٩٧١ ، ولكن استمرارها كلف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت ٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات كذلك في اللاذقية^(٣٤).

كذلك تعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي ٧٪ عام ٢٠١٠ ، والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام ٢٠١٣ ، منها ٩٦٠ مليون دولار عام ٢٠١١ ، وحوالي ٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٢ طبقاً لمركز تحليل الإستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريراً نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٠٦ مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣ حوالي ثمانية مليارات دولار^(٣٥).

مما تقدم يمكن ملاحظة أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لروسيا حتى لو كان هذا النظام ضعيفاً، وذلك بعد ان ظهرت الجيو استراتيجية بشكل جلي واضح في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها انظمة المنطقة بعد ان انتشرت عدوة الفوضى في هذه الانظمة، لهذا قررت روسيا مناهضة الأزمة

ومواجهة من يؤيدها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض ثلاث مرات في مجلس الأمن، واعاقت بذلك بلوحة ادانة او اجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري، هذا الموقف من الأزمة السورية وضع روسيا في موقف تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي^(٣٦).

في النهاية يرى الباحث ان روسيا نجحت الى حد كبير في فرض ايقاع السياسة الدولية تجاه سوريا حتى الان، واستطاعت ان تكون اللاعب الأبرز جيوستراتيجياً لحد الان في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا في التدخل مباشرة، على خط الأزمة، ولكن هذا الموقف الروسي عرضة للتغيير بشكل ممكن ان يكون سريعاً جداً ، وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية عندما تركت العراق وهو اكبر حليف استراتيجي لها في المنطقة في فك التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق عام ١٩٩١ ، وما تكرر ايضاً في ليبيا وادى الى انهيار النظام الليبي.

ثانياً: الموقف الصيني من الأزمة السورية:

إن جوهر السياسة الصينية هو السعي إلى تحقيق التعاون في إدارة الشؤون الدولية. وبالتالي، ما تسعى إليه الصين في الشرق الأوسط، سواء فيما يختص بالعلاقات على صعيد الاقتصاد أو الطاقة، أم فيما يتعلق بالنزاعات، كالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أو بالوضع في ليبيا وسوريا، فهو التعاون والتفاوض وحل النزاعات^(٣٧).

وبالعودة الى التاريخ نجد ان دعم الصين لسوريا جاء بناءً على معطيات أيديولوجية، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى. فتحث العقيدة الكونفوشيوسية التي تعتبر مرتكزا رئيسا في الفكر السياسي الصيني، على التآخي والسلام و فعل الخير، الامر الذي يفسر سيادة طابع التعامل بالقوة الناعمة، بدلاً من الصلبة في سياسة الصين الخارجية عموماً. كما تعتمد الصين في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي أقرّها الحزب الشيوعي الصيني، منذ نشأة الجمهورية الصينية الشعبية عام ١٩٤٩ ، التي تتقاطع تقاطعا تماماً مع تلك المبادئ الكونفوشية.

أيدت الصين الموقف العربي عموماً، وشجبت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وأدانت الاعتداء الإسرائيلي على الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧ ، ودعمت مصر في حرب عام ١٩٧٣ . وبقت

الصين تقف إلى جانب الحقوق العربية المشروعة، المتمثلة في استرداد الجولان وإقامة الدولة الفلسطينية^(٣٨).

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن موقف الصين تجاه الأزمة السورية اتسم بالثبات والموضوعية منذ البداية، وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة احترام رغبة الشعب السوري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية. ولأن الصين تسعى دائماً إلى ضمان حصتها من الطاقة، وهي تعتمد في ذلك على المنطقة العربية، فقد أعلنت مراراً، خشية الدخول في خلاف سياسي يتبعه خلاف اقتصادي مع الخليج الغني بالنفط، وأن جوهر السياسة الصينية هو السعي إلى تحقيق التعاون في إدارة الشؤون الدولية، وأن موقفها يتلخص بضرورة التعاون والتفاوض لحل هذه النزاعات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط^(٣٩). هكذا انطلقت الصين في استخدامها "الفيفتو" في مجلس الأمن من استيائها المتزايد حيال ما تعتبره "سياسة أمريكية" هدفها حرمانها من الوصول إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

أما عن معارضتها التقليدية للتدخل العسكري، وخصوصاً الضربة الأمريكية التي كانت مرتبطة ضد سوريا، فهذه المعارضة تعود ولو جزئياً إلى تاريخها الذي يسجل معاناتها من التدخل الاجنبي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فضلاً عن العقوبات التي فرضت عليها بقيادة الولايات المتحدة لسنوات طويلة أثناء الحرب الباردة، الأمر الذي جعل الصينيين حساسين للغاية إزاء كل من التدخل والعقوبات، وهم بالتألي متددرين في دعم هاتين الخطوتين، حتى وإن كانتا تستهدفان أنظمة سلطوية في الشرق الأوسط، مثل النظام في سوريا^(٤٠).

من هنا نرى أن الدوافع الإستراتيجية هي المحرك للموقف الصيني من الأزمة السورية في ظل محاولة لترجمه أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة . ويرى مراقبون بأنّ تفسير الموقف الصيني من الأزمة السورية والذي تجلّى بتبني الفيفتو مرتين (مع روسيا) لا يتعلّق مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة، بل إنّ مشكلات أخرى - غير الأزمة السورية - تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين انعكست على المشهد السوري يمكن أن تساهم في قراءة هذا الموقف فالعلاقة بين الصين وروسيا، تأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً بالنسبة للصين، فإنّ وجود مصالح اقتصادية مشتركة

بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي. وإقليمياً فإن إيران حاضرة في إستراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورد للنفط إلى الصين^(٤١).

في النهاية نرى بان المصالح(الطاقة) هي مفتاح السياسة الخارجية الصينية خلال القرن الحادي والعشرين، ففي ظل الطلب المتزايد من نفط الخليج العربي من جانب الصين، إذ تؤكد المصادر على ان ٥٥٪ من احتياجاتها النفطية(حوالي ٣,٥ مليون برميل يوميا) يأتي اكثراً من نصفها من دول العربية، وهذا ما يمكن ان يؤشر لدينا بأن الصين يمكن ان تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولاسيما اذا ماعلمنا بأن الصين ثاني اكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٢). ولكن عند الاخذ بنظر الاعتبار الديون الأمريكية نجد ان الصين ستكون الاول اقتصادياً. لهذا السبب يمكن القول ان الصين لا تكتفى كثيراً بموافق سياستها تجاه القضايا بالمنطقة ولاسيما الاحداث في سوريا، والتي هي محور دراستنا بقدر ما تبحث عن مناطق نفوذ تؤمن لها احتياجاتها من الطاقة.

الخاتمة

إن الأزمة السورية والتفاعل الدولي معها يثير مجموعة من التساؤلات حول هل العالم يتحول إلى نظام التعددية القطبية؟ وكيف ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا التغيير الجوهري في بنية النظام الدولي الذي تتربع على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؟ وهل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في المنطقة العربية؟ ومع الاختلاف على الإجابة لهذه التساؤلات فهناك تأكيد على أن روسيا والصين أصبحتا من القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي. وعلى الجانب الآخر نجد البعض يعتقد أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الذي لا يزال طور التشكيل، وأنها قادرة على استعادة نفوذها وسيطرتها من جديد على النظام الدولي بعد تجاوزها أزمتها الاقتصادية التي تمر بها وتأثيرها على دورها القيادي. وفي حال تعافي الولايات المتحدة الأمريكية من أزمتها الاقتصادية، فإنها ستضمن دوراً فاعلاً على المستوى العالمي، خاصة في ظل عدم تتمتع النموذجين الصيني والروسي بالجاذبية لدى الدول الأخرى. كما كادت الولايات المتحدة الأمريكية تخسر

مصادقتها أمام العالم بعد تهديدها للرئيس بشار بأن استخدامه للسلاح الكيماوي سيعرضه لضربه عسكرية أمريكية، وعلى الرغم من هذا التهديد استخدم الرئيس الأسد السلاح الكيماوي في (الغوطة)، وأصبحت مصادقة الولايات لتنفيذ تهديدها في مأذق لولا تدخل روسيا وطرح مبادرتها لمنع السلاح الكيماوي. لذلك أصبحت الأزمة السورية بين معسكرين لا ثالث لهما (العسكر الامريكي والمعسكر الروسي) اما الدور الفرنسي والصيني فانه كان تحصيل حاصل نتيجة للعلاقات التي تربطهما ومصالحهما مع اي من المعسكرين، وهذا ما فرض نوع من المرونة على فرنسا والصين في المناورة في موقفهما تجاه الأزمة. وفيما يتعلق بالصين فأن وضع الصين حالياً حرج ومثير للاهتمام. فدبليوماسيتها ومقاربتها للشؤون الدولية والشرق أوسطية استندتا أساساً إلى رغبتين هما ضمان حصتها من الطاقة، وزيادة علاقاتها الاقتصادية في المنطقة إجمالاً، مع أن الرغبة الأخيرة ليست هامةً إلى الآن.

سيناريوهات الأزمة:

منذ بداية الأزمة طُرحت عدة حلول على شكل سيناريوهات وآفاق لحل الأزمة السورية، جلها يصب في خانة تعقيد الأمور، لكن بدرجات متفاوتة، ولم تزل تراوح مكانها في الجسم. وهذه التشتت في السيناريوهات يأتي نتيجة لتعقد الأزمة السورية وتداخلها الإقليمي مع أجندات خارجية عملت على سحب البساط من الثوار وخلق تنظيمات أصبح ينظر إليها على أنها رأس الأفعى التي يجب ان يقطع، وهذا كله لم يكن عن معزل او بعيد من استراتيجية النظام السوري تحت نظرية الضغط الى الداخل وليس الخارج ، بعد ان اصبح الخارج مغلقاً أمام هذه الانظمة الفاسدة، ولكن بجميع الحسابات فإن الشعب هو الضحية، حتى المعارضة السياسية فهي تجلس في الخارج وتصرخ وتستنكر فقط، اما ويلات الحروب والفقر والماسي فتقع على الذين لا يملكون قوت يومهم.

السيناريو الاول: وهو المرغوب فيه لدى النظام السوري الحاكم خاصةً، هو أخذ الأمور على عاته في التعامل مع حركة الاحتجاج المطالبة بفك نظام السياسي، أسوةً بـ «أنموذج مدينة حماة». وذلك بإمكانه تكرار نفس التجربة، من قمع وانهاء بطريقة الأسد الشهيرة، هذا ما يؤدي إلى حدوث كارثة اجتماعية وإنسانية ووطنية واحدة على الأقل، ولكن النظام السوري نسي او تناسه بشكل او بأخر بأن

النظام الدولي والبيئة الإقليمية اختلفت عن قبل في عهد حافظ اسد فاليوم العالم متربص والولايات المتحدة الأمريكية خطابتها جاهزة للتدخل باسم حقوق الإنسان والحربيات الأساسية .

السيناريو الثاني: هو تدخل عربي أو عربي - دولي ، في محاولة لإقناع النظام بالتنحي عن السلطة ، والاستفادة من نماذج تونس وليبيا ومصر واليمن ، وبقية دول العالم. كان ذلك الاتجاه مرفوضاً من جانب النظام السوري ، جملةً وتفصيلاً. فقد فضل النظام التعامل مع الأمور بطريقة غاية في القسوة والقمع ، ورفض حتى فتح حوار خجول مع المعارضة ، واكتفي بمعاقبتها بالعملة لقوى الخارجية والمعادية. من جانبها ، فالمعارضة ، وخاصةً الخارجية ، رفضت التعامل مع نظام لا يقبل طرح بند جوهري يدعو إلى إمكانية تنحّي الرئيس كمقدمة للتخلص من النظام.

السيناريو الثالث: هو تدخل دولي أكثر حزماً ، بالذات تحت مظلة البند السابع في قانون الأمم المتحدة ، الذي يجيز استخدام القوة المسلحة إذا ما تطلب الأمر. فالظروف المحيطة بالأزمة السورية تدعوا بإلحاح إلى استخدام القوة العسكرية ، لأن الأطراف المتصارعة ميالة لاستخدام القوة المفرطة ضد بعضها البعض. وأن مدن بكمالها قد تُمسح من الوجود الفعلي ، إذا ما أطلقـت أيدي النظام في استخدام الجيش بغية التخلص من خصومه السياسيين. يرى النظام أن المعارضة مسلحة ، وتتخذ من التجمعات المدنية أمكنةً للاحتجاج والانقضاض على قوى الأمن الموالية للنظام.

السيناريو الرابع: هو ما جرى حتى الآن ، وهو ترك الساحة للصراع ، والمراقبة الفاعلة عن كثب. يجري ذلك من منطلق أن أهالي الشام أدرى بالشعب ، ويعرفون أقصر الطرق للتخلص من بعضهم البعض بالتدمير والإهلاك. وتطبيق نظرية الخلاص والهلاك بين أولاد البلد الواحد وذلك من أجل ان ينعم بشار الأسد بالسلطة.

وأخيراً حسب وجهة نظر الباحث المتواضعة ، فإن سيناريو التدخل الدولي من أجل إنهاء الأزمة السورية سوف يكون أكثر خيار مطروح ، وذلك من أجل عزل بشار الأسد بعد أن تخلت عنه روسيا بناءً على صفة سياسية تكون سيادة سوريا وثرواتها رهينه بيد الدول الكبرى ، ومن ثم محاولة إجراء انتخابات لتشكيل حكومة موالية لأجندة مختلفة على قرار ما هو موجود في العراق ولبنان.

هوما مش البحث

(١) عزمي بشارة، افكار حول الأزمة السورية ،الجزيرة نت، ٢٠١١/٦/١٠. على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net

(٢) مجموعة مؤلفين، الأزمة السورية"الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" ،المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، ٢٠١٣، ص ١٦.

(٣) جاك جوزيف أوسى، قراءة و معايشة للأسباب التي أدت للأزمة في سوريا ،الحوار المتمدن، ٤٠٦٤ ، بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٦

(٤) محمد موسى محمد، القضية الكردية في سوريا ،الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني <http://www.aljazeera.net>

(٥) فاروق حجي مصطفى ، تفاعلات حوادث القامشلي : إلى أين تتجه؟ ، صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٥٩١ – الإثنين ١٩ أبريل ٢٠٠٤ الموافق ٢٨ صفر ١٤٢٥ هـ.

(٦) نبيل مرزوق، التنمية المفقودة في سوريا، في كتاب(خلفيات الأزمة دراسات سورية)مجموعة مؤلفين، المركز العربي للباحث ودراسة السياسات ،بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٤٦ .

(٧) وقد حدد الكاتب ميشيل خوسودوفسكي أستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا- كندا ومدير مركز أبحاث العولمة غلوبال ريسيرتش في مقاله العنوان: "سوريا: من يقف وراء حركة الاحتجاج، وركز على ذكر الأسباب الاقتصادية كانت هي المحور والركيزة الأساسية التي استند عليها الأزمة في انطلاق شراراتها الأولى وذلك بسبب قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في عام ٢٠٠٦ م ، وهي الوصفة التي فرضت على سوريا القيام بانتهاج سياسات اقتصادية تركز على الآتي: ١- تطبيق الإجراءات التشقيفية الصارمة على مبدأ تخفيض النفقات والحد من الواردات، وإلغاء الدعم وتقليل الإنفاق على الخدمات.. ٢- تجميد مستوى الأجور والمرتبات، وذلك بما يتضمن عدم زيادة الأجور، وعدم فتح الوظائف الجديدة لتعيين الموظفين والعمال والمهنيين.

(٨) أن عصب النظام السوري هو الأجهزة الأمنية ، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (١٧) جهازاً، عدد العاملين فيها ٣٦٥ ألف ، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري ، وشكلت -هذه الأجهزة- في مجموعها أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه ، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته ، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه ، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها ، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفره وتصديره وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام إلخ.....، وهذا ما جعلها تتغلب وتصبح كابوساً في عقل المواطن ونفسه. ينظر: غاري التوبة، الأزمة السورية: الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في استانبول في ١-٢٠١٢، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن.

(٩) احمد حسو، الخلاص ام الخراب ؟ سوريا على مفترق طرق، تقديم (ياسين الحاج صالح)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٢٤ .

(١٠) جاك جوزيف أوسى، قراءة و معايشة للأسباب التيأدّت للأزمة في سوريا ، مصدر سبق ذكره.

- (١١) رaimond Hinebush ، سوريا ثورة من فوق ، رياض الرئيس للنشر والكتب ، لبنان ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٤ .
- (١٢) نبيل مزروق ، التنمية المفقودة في سوريا ، في كتاب (خلفيات الأزمة دراسات سورية) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .
- (١٣) نتائج اجتماع مجلس جامعة دول العربية بشأن تطورات الوضع في سوريا ، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية <http://www.lasportal.org/wps/portal> ، على شبكة المعلومات الدولية : ٢٠١٢/١/٢٢ ،
- (١٤) هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا ؟ ورقة تقدير موقف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات <http://www.dohainstitute.org/release> ، على الرابط التالي : ٢٠١٢/١١/٣٠ ،
- (١٥) محمد جمال بركات ، العقد الأخير من تاريخ سوريا : جدلية الجمود والاصلاح ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٦٧ .
- (١٦) علي حسين باكير ، مجلة البيان العدد ٣١٢ شعبان ١٤٣٤ هـ ، يونيو - يوليو ٢٠١٣ م .
- (١٧) عزمي بشارة ، سوريا : درب الألام نحو الحرية معادلة ، في تاريخ الراهن ، مركز العربي للأبحاث ، دراسة السياسات الطبيعة الأولى ، بيروت ، أغسطس ٢٠١٣ . ص ٤٦ .
- (١٨) محمود حمدى أو القاسم ، " التوافق الروسي الأمريكي حول نزع الكيماوى السوري هل تراجعت احتمالات العمل العسكري؟" (ملف الأهرام الاستراتيجي : العدد ٢٢٦ ، أكتوبر ، ٢٠١٣) ص ص ١١٣ - ١١٤ .
- (١٩) دانية الخطيب ، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، ٢٠١٨ ، ١٩٨ ، ص ١٣٨ .
- (٢٠) أنظر: إحسان مرتضى، الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، قضايا إقليمية، مجلة الجيش - العدد ٣٣٧ / تموز ٢٠١٣ .
- (٢١) عبدالعال الديريبي ، مقتضيات متباينة: الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في النطاق الداخلي ، مجلة السياسة الدولية: العدد ١٩٥ ، يناير ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢ - ٤٢ .
- (٢٢) صحيفة البيان، الخلاف الأمريكي الفرنسي بشأن سوريا يزداد وضوحاً ، www.Oreint_news.net/4/2015
- (٢٣) Michael Young, US and France need to see eye to eye on Syria, National, Opinion, March ٢٥، ٢٠١٥.
- (٢٤) معتز عبدالقادر محمد، التفاعلات الدولية في الأزمة السورية، المركز العربي الديمقراطي، على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت : www.democraticac./?p=١٤٠٨٢

(٢٥) حسان التليلي، الأحتجاجات في سورية، فرانسو هولاند الأئتلاف الوطني لقوى الأزمة، والمعارضة السورية، الموقف الفرنسي من الأزمة السورية من منطلق التدخل العسكري إلى منطق الحل السياسي، على شبكة المعلومات الدولية.
www.m.mc-doullira.com

(٢٦) انظر: حسين عمر، في الموقف الفرنسي من الوضع في سورية، الحوار المتمدن—العدد: ٤٥٩١ – ٢٠١٤ / ٢ / ٢٠١٤
(٢٧) ثريا شاهين، الدعوات الفرنسية لن تغير موقف واشنطن حول سورية، صحيفة المستقبل، العدد ٥٢٧٢ ، الجمعة ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥ ، ص. ٢.

(٢٨) حمد الباهلي، سورية ... سباق عسكري على المفاوضات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، الأحد ١٣/٩/٢٠١٥. على شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.ashraqalarabi.org.uk>

(٢٩) فالح الحمراني، قراءة في موقف روسيا من سورية، الحوار المتمدن، العدد ١٩، ١٣٨٢ / ٧/٢٠٠٥.

(٣٠) وفقاً لرأي الرئيس الروسي بوتين إن سورية هي المعركة الأخيرة في الصراع العالمي وممتد لعدة قرون بين الدول العلمانية والاسلامية السنوية بدأت أولاً في أفغانستان مع طالبان ثم انتقلت إلى الشيشان ومزقت عدد من الدول العربية. محمود حمزة، محاضرة القيت في معهد موسكو للعلاقات الدولية بعنوان السياسة الخارجية لروسيا والصراع الدولي الجيو-استراتيجي على الأرض السورية

(٣١) معتز سلامة، الدور الروسي في سياق إقليمي متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨٢، أكتوبر، ٢٠١٤، ص ١٢٣.

(٣٢) ماكسيم يوسيين، ماهي أسباب موقف روسيا من سورية؟ صحيفة كومرسانت الروسية، ترجمة لمى الشمري، جريدة الاتحاد، العدد ١٢٨٠، تاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٨.

(٣٣) عزمي بشارة، سورية: درب الألام نحو الحرية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٣٤) BBC, Syria crisis: Where key countries stand, ١٨ February ٢٠١٤.

(٣٥) قبل الأزمة كانت سورية في مرتبة متاخرة على قائمة مبيعات الاسلحة الروسية بعد الهند والصين والجزائر وإيران وفنزويلا وماليزيا وكوريا الشمالية وفيتنام والمجر واليونان والإمارات العربية المتحدة، لكن بعد الأزمة السورية ازدادت مبيعات الاسلحة الروسية إلى سورية، ومن المتوقع أن تبلغ نهاية العام ٢٠١٤ نحو ١,٨ مليار دولار، أي أن تصبح سورية في المرتبة الخامسة على قائمة مبيعات الاسلحة. ينظر: هادي شادي، صادرات السلاح الروسي بين زمنين، السفير، ١٥/٢/٢٠١٤، على الموقع

<http://www.assafir.com/article.aspx?Articled> الإلكتروني

:

(٣٦) عمر كوش، الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٠/١/٤>.

(٣٧) سنية الحسني ، هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟ ،
صحيفة القدس العربي ، ١٣/ابريل/٢٠١٥.

(٣٨) أنظر: يزيد صايغ ، موقف الصين حيال سوريا، موسسة كارينغي، على شبكة المعلومات الدولية :
<http://carnegieendowment.org/2012/02/10>.

(٣٩) عدنان كريمة، الصين تتجاوز موقفها السياسي من الأزمة السورية وتطور علاقتها الاقتصادية بالخليج ،
صحيفة رأي اليوم، بيروت ٢٣/١/٢٠١٤.

(٤٠) يزيد الصايغ، الموقف الصيني حيال سوريا، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، شباط ٢٠١٣.

(٤١) محمد كريم كاظم ، ابتسام محمد العامری ، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١ ،
مجلة قضايا سياسية ، العددان : (٣٢-٣٣)، (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣) ، ص ١١٤
(٤٢) يزيد الصايغ، الموقف الصيني حيال سوريا، مصدر بق ذكره.